والطهر وحكمه اى المشترك التوقف فيه من غير اعتقاد حكم معلوم
ولكن شرط التأمل ليترجح بعض وجوهه للعمل به كالمجمل عند علمائنا
في القرء فوجدوه دالا على الجمع والانتقال والاجتماع في الحيض كالطهر
والدم ينتقل من الداخل الى الخارج ولا عموم له اى لا يستعمل المشترك
في اكثر من معنى واحد وقال الشافعي يجوز لقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي اريد بها معنيان مختلفان لنا انه اما ان
يستعمل في المجموع بطريق الحقيقة او المجاز والاول غير جائز لانه غير
موضوع في الجمع بانفاق ائمة اللغة وكذا الثاني اذ لا علاقة بين
المجموع وكل واحد من المعنيين ويجوز ان يراد من الصلوة العناية
بامره في الرحمة والاستغفار واما الثاني فما ترجح من المشترك
بعض وجوهه بغالب الرأي من المشترك وبغالب الرأي لسبب لا
زمين فان الحيض والطهر والمشكل اذا زال الخفاء عنها بدليل فيه
شبهة كخبر الواحد والقياس يجب العمل بها وكذا الظاهر والنص
اذا حمل على محتمله وحكمه العمل به على احتمال الغلط كما يجب العمل بالخبر
والقياس واما الظاهر فالمصطلحي قاسم كلام ظهر المراد
به اى اتضح وانكشف للسامع اذا كان من اهل اللسان بصيغته
اى بسماعها مع التحري والتفكر والنص وحكمه وجوب العمل بالذي
ظهر منه على سبيل الظن عند بعض والقطع عند عامة المتأخرين
واما النص فما اريد وضوحا على الظاهر بان يعلم منه غير ما

من الظاهر لمعنى في المتكلم اى بقرينة قطعية منضم اليه سياقا
او سياقا دليل على ان قصد المتكلم ذلك المعنى بالتوقف لكن في
الصيغة ولم يرد في اللفظ ما يدل عليه وضعا وحكمه وجوب العمل به
بطريق القطع على احتمال التأويل اى وان كان فيه احتمال التأويل هو
اى ولكن ذلك الاحتمال في حيز المجاز فلا يخرجه عن القطع
واما المفسر فما ازداد وضوحا على النص على وجه يبقى معه احتمال
التأويل سواء كان ذلك بمعونة النص بان كان مجملا او غيره
بان كان عاما فلحقه ما يدل على التخصيص وهو باعتبار ارادة المتكلم
لمعنى في الكلام لانه ظاهر في معناه ويحتمل ان يراد به غير ظاهره
فالبيان يقطعه وحكمه وجوب العمل به قطعا لكن على احتمال
النسخ واما المحكم فما احكم المراد به عن احتمال النسخ والتبديل
واحتمال انقطاع نعمتي في ذاته بان لا يحتمل التبديل عقلا كالايات
الدالة على وجود الصانع او بانقطاع الوحي والمراد بحكم لعينه
والثاني لغيره وحكمه وجوب العمل به من غير احتمال كقوله تعالى واحل
الله البيع وحرم الربا مثال الظاهر والنص فانه ظاهر في التحليل
والتحريم نص في التفرقة بين البيع والربا فيجب الملائكة كلهم
اجمعون مثال المفسر فالملائكة عام وكلهم يقطع احتمال التخصيص
واجمعون المتوقف ان الله بكل شيء عليم مثال المحكم وتظهر
الفائدة في موجبها عند التعارض ليصير الى ترجيح وكالباقي على نوع